السلوك الجـــــــــانح في مدارسنـــــــا
ظاهرة تربوية أم اجتماعية؟

إن لكل خيار شخصي أو اجتماعي ضريبة يجب أن يدفعها الفرد أو المجتمـــع. و لعل من ضرائب التقدم التقني و العلمي،وارتفاع مستوى الدخل والمعيشة،و تعقد متطلبات الحياة و تسارع نسقها،ضريبة اجتماعية تدفعها أغلب المجتمعات الحديثة و هي قضية تعقـــــد و صعوبة تربية الأبناء والإحاطة بهم و متابعتهم في جميع الفضاءات الاجتماعية : الأسرة – المدرسة – الشارع ... هذه الوضعية التي ما فتئت مظـــــاهرها و نتائجها تتفاقم بوما بعد آخر. و الحقيقة أن "تخلف" الإنسان في مواجهة هذه الظـــواهر و هذه " الأمراض " الاجتماعيـــة - إذا قيس بمدى تقدمه في مكافحة الأمراض البـــدنية و العضوية – راجع إلى وقوفه من هذه الظواهر موقفا يتسم بالانفعال و مسارعته إلى إصدار الأحكام الأخلاقية المطلقة. ربما يعود هذا إما إلى أن هذه الظاهر تمس بثوابتنا القيمية و الاجتماعية أو لان الاكتفاء بالإدانة هو أسهل الحلول و أقربها.

إذا أردنا فعلا أن نحقق اختراقا حقيقيا في فهم مسألة "جنوح" أو "انحراف" أبنائنـا و بالتالي مكافحة و مواجهة هذه الظواهر، علينا أولا و قبل كل شئ أن نغير موقفنا التبسيطي و المدين من جهة و أن نستأنس بآليات البحث الموضوعي الهادئ و الرصين من جهة أخرى، و أن يكون عدونا الأول ظاهرة "الجنوح" وليس "الجانحين" أنفســـهم و ظاهرة "الانحراف" و ليس "المنحرفين" أنفسهم لأنهم في نهاية الأمر أبناؤنا و مستقبل هذا المجتمع.

إن مقياس تقدم الشعوب و الدليل على ديناميكية و حياة المجتمع هي قدرتها على المصارحة و المكاشفة و المواجهة في كل ما يتعلق بشؤونها. يتجلى ذلك في قدرتها على طرح الأسئلة الحقيقية فيما يخص المشاكل التي تواجهها . لهذا ارتأينا في هذه المحاولة طرح مجموعة من الأسئلة فيما يخص هذا الموضوع ،أسئلة قد تجد إجابة لها خلال هذه الدراسة و قد لا تجدها . لكن المهم دائما أن نبدأ بطرح الأسئلة فالأسئلة الجيدة تمكننا من قطع نصف الطريق نحول الحل.

I – مفهوم السلوك "الجانح " و "المنحرف"

لعله من المفيد لنا قبل أن نشرح مفهوم "الجنوح" و" الانحراف" أن نشرح مفهوم " السواء" أو التوافق النفسي و الاجتماعي، ذلك أن السواء و التوافق يمثلان عموما القاعدة و يمثل الخروج عنهما الاستثناء أو "الشذوذ"، من هم الأسوياء؟

إنهم " أولئك الذين يملكون قدرا كافيا من الهدوء العقلي و الاتزان النفسي ومن القدرة على العيش في سلام مع أنفسهم ومع غيرهم**".(1)**

إذن فالسواء عبارة عن عملية توافق نفسي واضح بين الفرد و نفسه و بين الفـــرد و محيطه بطريقة يوظف فيها طاقاته الكامنة و المعطيات المحيطة به من أجل

تحقيق قدر أدنى من التوازن، و تحقيق هدف معين في الحياة حتى ولو كان هذا الهدف هو مجرد العيش بسلام مع نفسه ومع الآخرين . وهذا الأمر يتطلب عنصرين وهما: التوافق النفسي و التوافق الاجتماعي اللذان يمكن تعريفهما كالآتي فـ:" التوافق النفسي محصلة لما يقوم به الفرد من علاقات تفاعلية مع البيئة التي يعيش فيها ، الهدف منه إحداث توازن نفسي بين الفرد و بيئته من أجل ضمان نمو إمكاناته و توظيفها و تحقيقها في حيز الواقع. أما التوافق بمعناه الاجتماعي ... فهو ذلك التوافق الذي يعبر عنه بعلاقة الفرد المتجانسة مع بيئته الاجتماعيـــة و السعادة مع الآخرين و مسايرة المعايير الاجتماعية و الامتثال لقواعد الضبـــط الاجتماعية" .**(2)**

إذن فالإنسان السوي هو ذلك الإنسان القادر على المصالحة مع نفسه و معرفة نقاط القوة و الضعف فيه و القادر أيضا على إقامة علاقات اجتماعية سليمة مع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه و المحيط الموجود من حوله بما يتفق و ينسجم مع القواعـــــد و المعايير والقيم الاجتماعية و الثقافية السائدة و بما يحقق التوافق غير المشروط مع الذات و مـــع الآخرين و مع مؤسسات الضبط و التوجيه الاجتماعي .

إذا كان هذا تعريفنا للأسوياء فمن هم الجانحون " و"المنحرفون" إذن؟

إذا كان شرط السواء هو التوافق مع النفس و مع المحيط، فإن الجنوح يعنى فيما يعنيه حالة الصراع بين الفرد و نفسه و بين الفرد و محيطه الاجتماعي بمؤسساته المختـلفة و المتنوعة (الأسرة – المدرسة – القيم -...)، فالجانح يعيش حالة صراع داخلي إذ "تنظوى ذاته على الصراع الدائم بين إلحاح دوافعه و حاجاته المختلفة البيولوجية و الاجتماعية و الانفعاليـــة و بين ما يمليه عليه ضميره الذي اشتقه من صورة أبيه و أوامره و نواهيه،و من المجتمـــع و ما فيه من قيم و معايير و أوضاع حضارية".**(3)**

إن هذا الصراع الداخلي سيقع تصديره إلى الخارج عاجلا أم آجلا و بذلك سيصطدم بالمجتمع و مؤسساته ليشمل التوتر علاقاته بأسرته فيناصبها العداء و علاقاته بالمدرسة فيستخف بها و بدروسها و بأوامرها و نواهيها. و كلما أزداد سخط المجتمـــع و المحيط على الشاب، كلما زادت مظاهر التوتر و الصراع و العداء لإثبات ثورته على العالم المحـــيط به و عدم حاجته للاعتراف به، بل قد يصل به الأمر إلى الرغبة في تقويضه دون هدف محدد.

إذن فالجنوح يمثل خسارة على النفس و على المجتمع،فالجنوح يعطل القوى الكامنة في الفرد و يوجهها إلى التدمير لا إلى البناء مما يجعله يخسر معركته الاجتماعية سواء مع أسرته أو في مدرسته أو في محيطه بدون مقابل. فطاقته البناءة معطلة و ما بقي منها فهو موجه لتدمير الذات و الآخرين.

إنهم أشخاص في مقتبل العمر و لكنهم يعانون فهم " عناصر إنسانية تلقى من الألم و الحرمان و التعاسة قدرا ثقيلا باهضا، لا نقوى على حمله نحن الكبار،فما بالنا و هم

فئة من أبنائنا الصغار لم تشتد أعوادهم بعد لتحمل تلك الآلام.إنهم يلقون من الألـــــــم و الحرمـــــــان (النفسي أساسا) ما يفزع ضمير الإنسان و يشيع بين النـــاس الحزن و الكآبة"**(4)**

إذا كانت هذه حالة الشاب " الجانح " فكيف حاله إذا كان " منحرفا "؟ ذلك أن الجنوح أقل درجة من الانحراف و نتائجه يمكن أن تكون اقل خطورة و اقل تدميرا على الفرد و على المجتمع.

"إن انحراف الأحداث من وجهة نظر السيكولوجي ، هو سلوك لا اجتماعي أو مضاد للمجتمع ، يقوم على عدم التوافق أو الصراع النفسي بين الفرد و نفسه و بين الفـــــــرد و الجماعة، بشرط أن يكون الصراع و السلوك اللااجتماعي سمة و اتجاها نفسيا و اجتماعيا تقوم عليه شخصية الحدث المنحرف و تستند إليه في التفاعل أغلب مواقـــــــف حياته و أحداثها" **(5)**

إذن فما يميز الانحراف و يزيد من خطورته و أولويته في الاهتمام هو أنه أمر يمس سلوك الشاب الانفعالي و الأخلاقي و القيمي و التربوي فيشمل الاضطراب مستوى الفـــكر و الوجدان و الانفعال و الفعل بشكل قار و دائم بحيث يمثل كل ذلك السمات الأساسية للشخصية المنحرفة.

لقد أردنا من وراء هذا التميز بين الجنوح و الانحراف أمرين أساسيين:

- الأمر الأول : هو أن لا نتسرع في إصدار الأحكام القاسية على كل شاب أبدى سلوكا لا اجتماعيا و لو ظرفيا فنصفه بالانحراف، لأن هذا الحكم من الخطورة بمكان بحيث يجب أن نتردد كثيرا قبل إطلاقه على شاب أبدى نوعا من السلوك غير المألوف اجتماعيا و خاصة إذا كانت هذه الأحكام صادرة عن مربين يفترض فيهم التحري قبل إصدار الأحكام.
- الأمر الثاني : هو أن تمييزنا بين المظاهر و السلوكيات الظرفية من جهـــــــة و السمات المضطربة القارة في الشخصية من جهة أخرى، يساعدنا على معرفة طريقة التعامل مع كل حالة على حده و بأدوات و طرق تدخل خاصة بها فالاكتفاء بإصدار الأحكام أو الخلط بين الحالات يمكن أن يمس مستقبل جيل بأكمله يرتاد مدارسنا اليوم.

II) – مظاهره و أشكاله في المدرسة و خارجها

1/ في مستوى السلوك

في دراسة اجتماعية تم الكشف عن نتائجها في يوم دراسي سنة 2006 **(6)** بجريدة "الشروق" اليومية لتقييم مسار الخطة الوطنية للدفاع و الإدماج الاجتماعي

شملت عينة من التلاميذ تتألف من 5096 تلميذا، استوقفتنا أرقام و نسب ربما تفاجئ الكثيرين حتى من داخل القطاع التربوي نفسه.

تبين من خلال هذه الدراسة التي أشرف عليها ونفذها باحثون اجتماعيون متمرسون، أن 1032 تلميذا من العينة المذكورة تعرضوا للرفت بأنواعه المختلفة و أن 2019 أي ما يقارب نصفهم أحيلوا على مجالس التأديب بسبب سلوك مناف لقواعد الحياة المدرسية (عنف لفظي و بدني – سرقة – هندام غير لائق – تعاطي مخدرات ...).

و من خلال نفس هذه الدراسة تبين أن 60% من الحوادث تحصل داخل قاعات الدرس و هي تمثل نسبة 65% من التقارير التي يصدرها الأساتذة و يمثل العنف اللفظي 52.6% منها و العنف المادي 27.8% و هذا ما يشير إلى وجود علاقة متوترة بين الشاب و المعرفة و كل من يمثلها.

في هذا الإطار نريد أن نسأل: هل أن العلاقة متوترة بين الشاب و المدرسة فقط؟ إن كان الأمر كذلك فبماذا نفسر تكرار مثل هذه السلوكيات أمام أبواب المدارس و في الشارع و في بعض الفضاءات العمومية الأخرى؟ ما الذي يمكن أن تفعله المدرسة و ما هي حدود تدخلها؟

في تقديرنا – و حسب من سبقونا بالبحث في مثل هذه المواضيع – لا تقتصر هذه السلوكيات على فضاء المدرسة فقط و لا تقتصر على الممارسات العنيفة بل يمكن أن تمتد أيضا إلى فضاءات اجتماعية أخرى و تتخذ أشكالا و صورا متعددة، إذ يمكن ملاحظتها في الملاعب الرياضية و المقاهي ووسائل النقل العمومية و هي في تقديرنا ليست مسألة سلوكية فقط بل هي ظاهرة شديدة الصلة بتغير بعض القيم التربوية و الاجتماعية و الثقافية لدى الشباب.

2/ في مستوى القيم

إن سلوك الإنسان عموما و شبابنا خصوصا ليس معزولا عن جملة من المواقف الثقافية و الاجتماعية التي يتبناها. فما نراه في المدارس و خارجها هو نتيجة تحول شمل جملة من القيم التربوية و الثقافية و الاجتماعية. و لعل أهم ما حصل في هذا المستوى يكون كالتالي:

- <u>تغير القيم التربوية</u>: و يظهر ذلك من خلال عزوف الشباب عن الدراسة و قلة انضباطهم للتشريعات و تقاليد المؤسسات التربوية و ربما يعود ذلك إلى أن الدراسة لديهم لم تعد مسألة مغرية ربما لأنها لا تستجيب إلى طموحاتهم و تطلعاتهم ذات السقف المرتفع. و في أحسن الحالات أصبحت علاقتهم بالمعرفة و بالمواد الدراسية علاقة منفعية تقتصر على اعتماد المعلومات المقدمة للنجاح في الامتحان فقط دون استغلالها في الجانب التثقيفي و تكوين الشخصية. و ما

نراه من ممارسات عند نهاية الامتحانات في كل ثلاثية و خاصة في نهاية السنة الدراسية يمثل خير دليل على ذلك، بمجرد الانتهاء من الامتحان في مادة معينة يقع اتلاف كل ما يتعلق بها من كراسات و كتب و كأن الشاب يريد أن يتخلص من "كابوس" يؤرقه و كأنه أيضا يقر بانتهاء صلوحية هذه الدروس بمجرد اجتياز الامتحان.

- تغير القيم الثقافية : و يظهر ذلك من خلال تعبير الشاب عن نفسه سواء في عائلة أو مع إقرانه أو حتى مع المربين . يتجلى ذلك سواء في التعبير عن فرحته أو استيائه، فنلاحظ أن الصراخ و التهريج و الإيماءات أخذت محل اللغة العادية و الحوار الرصين و الخطاب الواضح وهو ما يعبر عنه في العلوم الإنسانية بـ "**Normalisation des phénomènes pathologiques** "(حيث تسود قيم من يصرخ أكثر؟ وحيث يكون الذوق الرديء – الكلام المستهجن و الحركات البهلوانية ... كلها أمور عادية).
- تغير القيم الاجتماعية**:** يظهر ذلك في بعض القيم التي تبناها شريحة كبرى من الشباب و يشاطرهم فيها بعض الأولياء أحيانا. إذ يعتقدون أن المدرسة لم تعد السبيل لتحقيق الحراك الاجتماعي و ضمان مستقبل آمن. كما يظهر ذلك في تغير المثل الأعلى بالنسبة للشباب، فلم يعد الموظف و المربى و الطبيب مثلهم الأعلى في تصورهم للمستقبل بل أصبح الفنان و عارضة الأزياء و الرياضي المشهور و الشاب الوسيم و الثري هي النماذج التي تغريهم أكثر ،و يعود دلك لتأثير وسائل الإعلام. و بعيدا عن إصدار الأحكام (التي تمثل جزءا من المشكل و ليس جزءا من الحل)، لا يمكن أن نغفل أو ننكر أننا إزاء نوع من التوتر و الصراع: " صراع بين قيم قديمة سار عليها جيل أو أجيال متعاقبة حتى أصبحت راسخة في نفوسهم و في سلوكهم ، و بين قيم حضارية أخرى جديدة دخلت على مجتمعهم بحكم تغيره الاجتماعي ."(7)

و إذا ما علمنا أن الناس يميلون عادة إلى التمسك و الولاء للقيم القديمة أكثر من الحديثة لأنهم خبروها و يشعرون في ظلها بالأمن و الطمأنينة، و ينفرون من كل ما هو جديد لأنه مجهول و يثير لديهم القلق. هذه هي الحالة في الأمور العادية فما بالك بحالة المجتمع عندما تتصادم فيه قيم أصيلة قديمة مع قيم "عجيبة " و مجهولة المصدر كما هو الحال الآن؟

فما نعيش بعضه اليوم فيه الكثير من هذا التوصيف خصوصا إذا ما علمنا بتراجع بعض القيم. فعلى سبيل الذكر لا الحصر هناك نفور كبير لدى الشباب من قيم المثابرة و العمل و المسؤولية و الاعتدال في الإنفاق، مقابل تبنى قيم أخرى مثل الحلم بالثروة المفاجئة بدون بذل أي مجهود و "عبادة " قيمة اقتصادية وحيدة و هي قيمة الاستهلاك سواء الضروري أو الترفي في المنتوجات الثقافية الرمزية، و الإقبال على ثقافة الترفيه السطحي والتسلية الذي لا يفيد في ميدان الحياة أو العمل و لا في تكوين الشخصية.

III- هل من بديل للعقوبة داخل مدارسنا؟

إن المؤسسة التربوية مؤسسة منظمة وفيها قدر كبير من العقلانية. نلمس ذلك من خلال القوانين المنظمة لعملية التعلم وسير المؤسسة التربوية. لكن تجدر الإشارة أنه عندما نتحدث عن العقوبة فإننا هنا لا نتحدث مطلقا عن العقوبة البدنية و لا عن العنف البدني و اللفظي (رغم وجوده في واقعنا التربوي)، بل نتحدث عن العقوبة كجزء من المرجعيات و القوانين المنظمة للحياة المدرسية. فماذا تقوله هذه القوانين في هذا الشأن؟

لوعدنا إلى القانون التوجيهي للتربية و التعليم المدرسي **(8)** لا نجد ما يشير إلى هذه المسألة إلا في باب وحيد تحت عنوان " في حقوق التلميذ وواجباته" امتد على صفحة واحدة فقط(ص 24 من الفصل 11 إلى الفصل 14)، هذا الفصل الذي أقر بأنه " يضبط نظام التأديب بالمؤسسات التربوية بقرار من الوزير المكلف بالتربية ".
إذن فما نلاحظه أن التشريعات تطورت و تجددت بحيث شملت منذ 2002 : رسالة التربية ووظائف المدرسة – نظام الدراسة – هيكلة المؤسسات التربوية – الإطار التربوي و الإداري و الأسرة التربوية – مرجعية التعلمات – التقييم-البحث و التجديد في المجال التربوي ، إلا أنها تشمل مسالة العقوبات.

.

إذن نحن مضطرون إلى العودة قليلا إلى الخلف و بالتحديد إلى منشور وزير التربية و العوم عدد 91/93 لسنة 1991 ، وموضوعه " نظام التأديب المدرسي " .**(9)**
لقد شدد المنشور على أنه " يمنع إسناد أية عقوبة محجرة : العقوبة البدنية الكلمة الجارحة – التهديد اللفظي – الحط من العدد – الإقصاء من الدرس (إلا في الحالات القصوى). " **(10)**
وقد اقر المنشور في نفس هذه الصفحة أن هذا النظام التأديبي " مجرد نظام احتياطي لا يقع اللجوء إليه إلا عند الحاجة الماسة،و بعد استنفاذ كل الوسائل التربوية العادية الملائمة "، و لنا في هذا الصدد بعض الملاحظات:

1/إذا كان الأمر كما هو عليه الآن (و حسب الإحصائيات التي أوردناها في العنصر السابق و حسب عديد الدراسات الأخرى)، لجعلنا من نظام العقوبة ليس نظاما احتياطيا كما أريد له أن يكون، فالوقائع الميدانية في المؤسسات التربوية يجعل من الحاجة الماسة التي أقرها المنشور حاجة يومية متجددة باستمرار و يتحول الاستثناء إلى قاعدة.

2/ لقد قسم المنشور المذكور النظام التأديبي إلى قسمين : نظام المذاكرة التكميلية - نظام المحافظة على آداب السلوك و فصل بالتدقيق درجاتها و شروطها و حدودها رغم أنها نظام احتياطي ، إلا أنه لم يفصل لنا ما هي"الوسائل التربوية العادية الملائمة" و من يقوم بها و ما هي شروطها؟ رغم أنها هي الإجراء و التمشي و المنهج السابق لتطبيق بقية العقوبات على اختلافها و في حين تمثل هي القاعدة و بقية العقوبات الاستثناء.

3/لوعدنا إلى العقوبات المنصوص عليها في القانون و مدى جدواها لتسائلنا:
- إذا كان التلاميذ عازفين عن البرامج الرسمية و يجدون بعض الصعوبات في متابعة دروسهم اليومية ، فهل ستغير المذاكرة التكميلية من هذه المواقف؟
- إذا كان الشاب الجانح أو المنحرف يعيش في حالة ثورة على كل مؤسسة اجتماعية بما فيها المدرسة ، فهل سيردعه "الإنذار" أو "الرفت المؤقت" عما يأتيه من أفعـــــــال و سلوكيات؟ربما يكون العكس هو الصحيح فالشاب يتفاخر بين أقرانه بأن " سيرته الذاتية " المدرسية تعج بالعقوبات من هذا النوع كدليل على " بطولاته " و "مغامراته" و هذا ما يجعل الآخرين تستهويهم هذه " اللعبة" و بذلك تنتشر هذه الظاهرة.

ربما يفهم تحليلنا خطأ على أنه دعوة لتشديد نوعية العقوبات كما ينادى به بعض المربين للتصدى لهذه الظواهر، إننا بالعكس ندعو إلى إيجاد طرق بديلة.
لقد جربنا العقوبة، الشراكة مع الجمعيات ذات الصلة ، مكاتب الإصـــــــــــغاء و الإرشـــــاد و غيرها... و هي كلها أطراف ساهمت و لو جزئيا في تخفيف التوتر داخل المؤسسة التربوية ، إلا أن طابعها الظرفي ، و كون الأطراف المتدخلة من جهتها هي أطراف من خارج المؤسسة التربوية جعل من نتائج تدخلاتها محدودة. فالمطلوب ربما هو أن يكون المتدخلون من داخل الحقل التربوي و لكن ليس من طرف المربين العاديين فقط بل من طرف المختصين في هذا المجال.

IV- مسؤولة المدرسة : أين تبدأ و أين تنتهي؟

1/ وضعية الطفل المهدد : مسؤولية تربوية أم اجتماعية؟

من هو الطفل المهدد؟ **(11)**

هم شرعية متنوعة من الأطفال تشمل إجمالا : الأطفال المهددون بالفشل المدرسي – الأطفال المهددون بالانحراف –الأطفال الفاقدون للسند العائلي الأطفال المعرضون لسوء المعاملة – الأطفال الذين يشكون نقصا في الإحاطة و التربية...
و عادة ما ترتبط هذه الوضعية بمجموعة من السلوكات الجانحة أو المنحرفة فهي مجال خصب لتنمية بعض المواقف و الاتجاهات و السلوكيات اللاإجتماعية التي

تعبر عن مظاهر سوء التكيف الاجتماعي لدى الطفل أو الشاب . و أصل هذه الوضعية (التهديد) هو أنها وافدة على المدرسة من الخارج لكن المدرسة محبرة على التعامل مع هذه الحالات و التعهد بها و حمايتها.
من المفيد هنا أن نشير إلى وجود عديد المؤسسات الحامية للطفولة من بينها (**12**)

* مؤسسات تابعة لوزارة الشباب و الطفولة و الرياضة: و تنقسم إلى المراكز المندمجة للشباب و الطفولة و عددها 15 و تتعهد ب 2754 حالة و الوسط الطبيعي لمركبات الطفولة و عدها 62 و تتعهد ب 3208 حالة.
* مؤسسات تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية و منها مراكز الدفاع و الإدماج الاجتماعي (الملاسين – حي التضامن – نابل – القيروان – القصرين – صفاقس – قفصة و سوسة).

لكن تجدر الإشارة أن هذه المؤسسات و غيرها لا تستطيع التعهد بجميع الحالات فهي تتعهد أساسا بالحالات القصوى للتهديد و الانحراف و الجنوح و تتعهد بالآلاف من الحالات فقط التي يتم فيها عنصر الإشعار .أما بقية الأطفال المهددين و الجانحين أو المنحرفين فإنهم يعيشون معنا يوميا و ربما دون أن ننتبه لهم و لحالاتهم، و يرتادون مدارسنا و ربما ينقطعون عن الدراسة دون أن نحس حتى بوجودهم أو بمشاكلهم. فهل هذا ذنب المدرسة؟ أين تبدأ مسؤوليتها و أين تنتهي؟ هل هي قادرة على التعهد بمثل هذه الحالات و غيرها سيما و أن هذه الحالات بدأت تتفشى و تشيع يوما بعد آخر؟

2/هل المربى قادر لوحده على رفع التحديات:
عندما نتحدث عن المربين فإننا لا نتحدث عن أشخاص مجهولين، بل عن أشخاص معلومين ، و هم أولئك الأفراد العاملون في الحقل التربوي و في احتكاك مباشر بالتلميذ ابتداء بأطراف الإشراف الإداري و البيداغوجي العاملين بالمدرسة مرورا بالمؤطرين ووصولا إلى المدرسين. إن هذه الشريحة في تماس مع "الجمهور" (**public**) الذي يرتاد المدرسة سواء في الفضاءات الخاصة بالتدريس أو خارجها و هم أكثر الناس ملاحظة لحالات الجنوح و السلوك " اللااجتماعي" داخل المدرسة. فهل أن المربي قادر على مواجهة هذه الظواهر حسب المعطيات الميدانية الموجودة حتى و إن توفرت الرغبة الحقيقة في ذلك؟

لا يمكن الجزم بالإجابة بصفة مطلقة . و ما يجعلنا نتردد أكثر في الحسم في الإجابة هو أننا نلاحظ نجاح البعض (على اختلاف صفاتهم المهنية و دورهم في العملية التربوية) في التعامل مع هذه الظواهر و معالجتها ، في حين نرى في المقابل فشل من البعض الآخر (على اختلاف صفاتهم و أدوارهم أيضا) في التعامل بنجاح

مع هذه المتغيرات و حتى على الخروج بـ "أخف الأضرار" إذ يمكن أن ندعي أن النجاح في التعامل لا يتعلق بالأدوار في العملية التربوية و لا بالمستويات العلمية و الشهائد و لا بمقدار السلطة التي توفرها الصفات المهنية للأشخاص فقط ، بل ربما بشيء آخر يحضر عند أحد المربين في حين يغيب عند الآخر.

لو فككنا مصادر السلطة داخل المدرسة لوجدنا أنها تنقسم إلى قسمين :
1/ - سلطة رمزية و معرفية : و تتوزع بين هيبة الإدارة و سلطة الأستاذ المعرفية و مكانة المربى في المجتمع و هي سلطة أدبية بالأساس.
2/ سلطة قانونية : و هي سلطة النظام التأديبي التي تحدد وضعية التلميذ و حالاته المختلفة داخل المؤسسة التربوية و تنقسم بدورها إلى قسمين : المذاكرة التكميلية و المحافظة على آداب السلوك.

وفي هذا السياق نريد أن نوضح 03 متغيرات يمكن أن تجعل من هذه الأنواع من "السلطة المدرسية" قليلة الفائدة والتأثير:

1- عزوف الشباب المتعلم عن الدراسة واعتبارها نشاطا غير مغر كثيرا إلا لدى شريحة معينة ما فتئت تتضاءل باستمرار

2- استخفاف الشباب بالعقوبات داخل المدرسة إلى حدود التباهي بالتعرض لها واعتبارها نوعا من "المغامرة" و "البطولة"

3- تغير المثل الأعلى لدى الشباب وعدم اعتبار المربين بكل أصنافهم نماذج مغرية بالتقليد والتمثل وقد فصلنا هذه النقطة في سياق سابق عندما حللنا ظاهرة تراجع القيم التربوية والثقافية والاجتماعية.

إذن فماذا بقي للمربي أن يفعله في ظل هذه الظروف والمعطيات؟
إن الأمر هنا لا يتعلق بمسألة حاضر شبابنا ومستقبله فقط بل يتعلق أيضا بمدى قدرة المربي على ممارسة أعماله بشكل عادي ومفيد واستثمار طاقاته القصوى في ممارسة مهنته وليس في مواجهة "الأعراض الجانبية" لهذه المهنة.
نعلم جيدا أن قدر المدرسة الأبدي هو أن تواجه التغيرات التي تحدث في المجتمع وتبشر بها، كما نعلم أن قدر المربي أن يقوم بدور مضاعف: دور مهني ودور اجتماعي. ربما لهذه الأسباب وغيرها نرى أن اللوم موجه دائما إلى المدرسة أكثر مما هو موجه للمجتمع، ربما لثقة المجتمع المفرطة بأن واجب المدرسة هو تصحيح ما

يحدث في المجتمع باعتبارها من أهم مؤسسات التنشئة والضبط الاجتماعي، وهذا الرأي فيه نوع من الإجحاف في حق المدرسة وقليل من الإنصاف في حق المربين.

لا أحد ينكر أهمية المدرسة كأهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ولكن نظرا لظروفها المحدودة وإمكانياتها المعدودة فهي غير قادرة على التصدي لوحدها لجميع المتغيرات الحاصلة في المجتمع وغير قادرة بأي شكل من الأشكال أن تعوض دور المؤسسات الأخرى كالعائلة ومؤسسات الخدمات الاجتماعية والصحية...
لكن هذا الإجحاف في حق المدرسة لا يجب أن يخفي علينا أنه مهما تعقدت الأوضاع فان هناك طريقا ثالثا يمكن أن نسلكه، لا يعتمد على التشدد المطلق ولا على اليأس المطلق من الإصلاح. هذا الطريق يعتمد على مسلكين أساسيين:

1- مسلك شخصي: وهو تطوير إمكانياتنا المعرفية والمهنية لمواجهة هذه التحديات وذلك بالانفتاح أكثر على العلوم النفسية والاجتماعية واستغلال معطياتها ونتائجها في ممارسة عملنا. فمهما كان تكويننا الأساسي واختصاصنا الدراسي، لا يمكن أن ننكر ما توفره هذه العلوم من رؤية مغايرة للأشياء، لأنه لا يمكن فهم الإنسان إلا من خلال "مفاتيحه" خصوصا إذا كنا ندرس ونكون الإنسان ونعمل من اجل الإنسان. هذه المسؤولية يتقاسمها الفرد(المربي) وسلطة الإشراف(عن طريق التكوين المستمر لجميع الشرائح)

2- مسلك علمي ومنهجي: وذلك بإعطاء الكلمة لأهل الاختصاص وتمكينهم من حرية الحركة داخل المؤسسات التربوية لمواجهة هذه الظواهر وتحويل الطاقة البشرية المهدورة والهدامة لدى شبابنا إلى طاقة ايجابية وبناءة داخل المدرسة وخارجها. ذلك أن السلوك اللااجتماعي داخل المدرسة سواء كان جنوحا أو انحرافا،من التعقيد بحيث يصعب على المربي العادي وضعه في سياقه العلاجي المناسب وخاصة عبر وساطة المعرفة المختصة. فهذه الظاهرة تتعلق بمفاهيم ومسارات نفسية واجتماعية وعلائقية محددة تؤثر على بنية الشخصية بكل مكوناتها من تمثلات ومواقف وردود أفعال وسلوكات تكتسي طابعا عدوانيا تجاه الذات والآخر والأشياء. فهاجس كل شخصية من هذه الشخصيات المضطربة، هو السعي قدر الإمكان إلى المحافظة على الحد الأدنى من التماسك ضمانا لوحدتها وحمايتها من كل تهديد. هذا التهديد الذي يمكن أن يكون:

- تهديدا داخليا: وهو صراع الإنسان مع نفسه بشكل يهدد الـ "أنا" فيقع اللجوء إلى آليات دفاعية متعددة تمتد من الهروب من الواقع إلى حدود المواجهة العنيفة مع المحيط.

- تهديدا خارجيا: ويتمثل في صعوبة ربط علاقات ناضجة مع المحيط الخارجي نتيجة إسقاط تجارب أليمة راسبة تحول دون الانسجام بين الذات والمحيط والآخر وكل من يمثل سلطة معنوية أو حقيقية.

3/ ألم يحن الوقت ليقول العلم كلمته؟

"العلم قدر المجتمعات وتوقها الأبدي... ولا علم إلا في فضاء تسوده الحرية... فحين لا تجرؤ المجتمعات على النظر في مرآة التاريخ، ينبت الخوف ويصبح الموت الظل الملازم، والصديق الأبدي للأفراد. هو كذلك منطق التاريخ، ولذلك كانت المعرفة في حقلها الاوروبي، طلاقا مع الجهل، ودعوة للوضوح أمام الذات والتاريخ." (د. المنصف وناس)

إن المجتمعات التي لا تؤمن بالعلم وأهله (وهنا نقول أهله ولا نقول العلماء، تأكيدا على أن أهل العلم شريحة أوسع من العلماء، فالعلماء صفة تطلق على من تقدموا أشواطا كبيرة في ميدان أو اختصاص معين إلى درجة أصبحوا فيها خبراء أو مكتشفين أو مخترعين)، هي مجتمعات تعيش حاضرا لا مستقبل له. تعيش حياة تقتصر على تلبية الاحتياجات الأولية لإفرادها. والمجتمعات التي لا تقدر العلم وأهله هي مجتمعات تمشي عكس حركة التاريخ وترفض التقدم والتطور وتكتفي بالتأثر بالعوامل الخارجية التي تشكلها كيفما تريد.

إننا لا نريد أن يكون فهمنا لمشاكلنا وأمراضنا الاجتماعية فهما أجنبيا من حيث أسبابها وطرق علاجها. فالمشكلات الإنسانية يمكن أن تتشابه من حيث أشكالها ومظاهرها وأعراضها، ولكنها تختلف من حيث الأساس الذي تقوم عليه، وبالتالي فان العلاج يتحدد حسب تشخيصنا المحلي والواقعي لظواهرنا.

إن المطلوب منا، ليس الانغلاق على أنفسنا بل الاستعانة بالنظريات العلمية الوافدة بالقدر الذي تفيدنا فيه في فهم أنفسنا وشبابنا، فإسقاط هذه النظريات والمقاربات بصفة آلية على واقعنا الخصوصي ربما يجعلنا نمر بجانب التشخيص وبالتالي بجانب الحلول، بما يعنيه ذلك من ضياع للجهد المعرفي والوقت الثمين، إذ ربما نصل متأخرين، لنتعامل بذلك مع نتائج الظواهر عوض أن نتعامل مع أسبابها.

نريد أيضا أن نفهم مشاكلنا التربوية بشكل أعمق وننظر إلى هذه الظواهر، لا على أنها حالات فردية معزولة تخص بعضا من أبنائنا ممن"زلت بهم القدم" وإنما على أنها ظاهرة اجتماعية(وليست تربوية فقط)، تنظمها قوانين عامة ترتبط بالمجتمع وبالقيم وبالثقافة عموما، وأن المدخل الحقيقي هو الفهم الشامل عبر وساطة الوسائل العلمية المناسبة لتشخيص واقعنا الخصوصي دون التعسف عليه. بهذه الطريقة يكون العلاج

حاسما كما وكيفا، إذ يتناول المشكلة من جذورها وأصولها وأعماقها، وليس من أعراضها وظواهرها السطحية المباشرة. فإذا كنا جادين في ذلك فيجب أن نعطي للعلم فرصة كي يقول كلمته، ليس لتسمية الظواهر وتنميطها، بل لفهمها وتحليلها، تحليلا رصينا وعلميا دون تجني على المجتمع من جهة، ودون تبسيط مبالغ فيه للظواهر من جهة أخرى إلى درجة إنها تظهر وكأنها ظواهر ثانوية معزولة. ولنا في هذا الاتجاه بوادر وإرهاصات عديدة يمكن أن نهتدي بها فلنا من المراصد والبحوث والإحصائيات والمختصين ما يكفل لنا القيام بذلك شريطة توفر أمرين:

- توحيد الجهود المعرفية والمؤسساتية والاستفادة من جميع البيانات والمعطيات والأرقام المتوفرة لفهم هذه الظواهر وغيرها كما وكيفا

- تحرير المجهود العلمي من المحاذير وإفساح فرصة للتراكم المعرفي كما وكيفا حتى ولو كانت المواضيع مكررة. فالحرية شرط المعرفة والتكرار أساس المهارات.

خاتمة

إن طرح هذا الموضوع يمثل محاولة لتفكيك ظاهرة معينة ما فتئت تنتشر في مدارسنا وفي عائلاتنا وفي مجتمعنا. إذن فهو ليس موضوعا مفتعلا بل هو سلوك نعيشه في المنزل وفي المدرسة وفي وسائل النقل العمومية وفي مختلف الفضاءات والمؤسسات الاجتماعية. وإصدار الأحكام الأخلاقية على هذه الظواهر أو الاكتفاء بإنكارها وإدانتها لا يمثل جزءا من الحل بل على العكس يمثل جزءا من المشكل. فعند تناولنا لمثل هذه الظواهر يجب أن نتمتع بجرأة "الجراح" وشجاعة "المريض".

لا نقول أننا أول من طرح مثل هذه المواضيع بل سبقنا إليها الكثيرون فالمتأمل في وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية (**13**) يلاحظ اهتماما متزايدا بهذه الظواهر. كما أن المهتمين بالشأن التربوي وأهل الاختصاص منكبون على دراستها بمختلف مستوياتهم واختصاصاتهم. **(14).**

إن المطلوب منا كمربين وكأولياء وكمهتمين بالشأن التربوي من قريب أو من بعيد هو توحيد الجهود لتحقيق خطوتين عاجلتين على الأقل:

- الاقتراب والفهم ولو بدرجات مختلفة ومتفاوتة من هذه الظاهرة لأنها لا تهم المدرسة فقط بل تهم جميع من له أبناء يريد أن يربيهم بشكل يضمن مستقبلا لهذا المجتمع، فالمهم هو الخطوة الأولى نحو الحل

- محاولة التصدي لهذه الظواهر وتقاسم المسؤولية بين جميع الفاعلين الاجتماعيين لإنقاذ ماهو موجود والتصدي له والوقاية منه للحيلولة دون أن تتسع وتمتد هذه الظاهر بشكل يصعب علينا السيطرة عليها وتطويقها ./.

طارق بن الحاج محمد

باحث في علم الاجتماع التربوي

Tarek.belhadj @ voila.fr

المصادر والمراجع والإحالات

1- **سعد المغربي**:"انحراف الصغار". دار المعارف بمصر 1960. ص 22-23

2- الدكتور احمد محمد الزعبي" "الأمراض النفسية والمشكلات السلوكية والدراسية عند الأطفال". دار الحكمة اليمانية للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. الطبعة الأولى 1415ه/1994م. ص32

3- سعد المغربي: مصدر مذكور سابقا ص 17

4- سعد المغربي: مصدر مذكور سابقا ص 20

5- سعد المغربي: مصدر مذكور سابقا ص 30

6- الرجاء العودة في هذا الخصوص إلى جريدة **"الشروق"** اليومية بتاريخ 28-05-2006

7- دكتور مصطفى سويف:" اثر التغيرات الاجتماعية في الاضطرابات النفسية". مجلة الصحة النفسية- مجلد عدد 1 – 1985

8- القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي- قانون عدد 80 صادر بتاريخ 23 جويلية 2002

9- منشور وزير التربية والعلوم. الصادر عن الديوان تحت عدد91/93 بتاريخ 1 أكتوبر 1991

10- نفس المصدر ص4

11- استندنا في تعريفنا للطفل المهدد على كتاب **نجيبة بن الشريف بن مراد:** "الطفل المهدد: الواقع والآفاق= دراسة حول حقوق الطفل المهدد". الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم- الطبعة 1- 2001. ص 122

12- نفس المصدر ص 167 و210

13- انظر على سبيل المثال جريدة **"الصباح"** اليومية بتاريخ الأحد 14 أكتوبر 2007

14- انظر على سبيل المثال فعاليات اليوم المفتوح حول "العنف في الوسط المدرسي" على شبكة **edunet** موقع المركز الجهوي للتربية والتكوين المستمر- الركن الخاص بمجلة "أنوار"